وايزمن ان الفضل في فكرة وعد بلفور يعود الى عرض جابوتنسكي الذي سبق ذلك(١٩). وفي كتاب كيرين هيسود يعتبر جابوتنسكي ان فلسطين هي حامية السويس(٢٠) وذلك نظرا لاهميتها الاستراتيجيـــة . ولم يخطر ببال جابوتنسكي ان يتساءل عن صلاحية انجلترة لتكون الدولة المنتدبة الا في العام ١٩٣٦ ، وذلك لانها لم تعد في نظره « اقوى دولة بحرية واستعمارية » اذ ان « اهميتها في البحر الابيض المتوسط اصبحت موضع تساؤل »(٢١). وفي الحقيقة فان التصحيحيين كانوا الفئة الوحيدة التي عبرت عن رغبتها بصراحة لاقامة تحالف بين الدولة اليهودية العتيدة وبريطانية. ففي المؤتمر العالمي الثالث للتصحيحيين في العام ١٩٢٨ اعرب الاعضاء عن رضاهم بمشروع « الدومينيون السابع » الذي وضعه الكولونيل ويدجوود ، اذ وفقا لذلك المشروع ستعتبر فلسطين من الوجهة الادارية مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني ، ولكن دون بذل اية محاولة من قبل بريطانية لانشاء نظام برلماني فيها الا متى شعرت ان اليهود اصبحوا يشكلون اغلبية السكان ، وبعد ذلك تتحول الى دومينيون يهودي ، هو السابع في الكومنويلث البريطاني . وقد منح جابوتنسكي المشروع «التأييد الكامل وغير المشروط» و«سيقبل به البريطانيون لاعتبارات استراتيجية » وذلك لان « العرب سيختارون في النهاية الارتباط بالدول العربية »(٢٢). وفي ١٩٣٧ ، لخص جابوتنسكي مفهومه للتحـــالف الصهيوني ـــ البريطاني كما يلي : « ستكون الخسارة والربح بالنسبة للامبراطورية البريطانية متعادلتين ، اذ سيكون لها قلعة ضخمة في فلسطين وبشكل تلقائي في العالم اجمع »(٢٣). ولقد أراد جابوتنسكي ان يتحمل البريطانيون مسؤولية مباشرة في اقامة الدولة اليهودية ، ولكن بريطانية فقدت حماستها لهذا الدور المشارك بسرعة . ومع هذا ، فقد ظل جابوتنسكي مـــن اخلص الداعين لفكرة الانتداب البريطاني . وكان موقفه ، حتى في العام ١٩٣٥، « انتقاد الوضع الحالي ، والثقة بحسن نية انجلترة ، والتطلع الى الشراكة في المستقبل »(٢٤). وعلى اي حال ، فقد وجه انتقاداته الى ادارة فلسطين « المعادية للسامية » والتي لم تلتزم بالتعهد بالانتداب ، كما كان يراه ، والى اللجنة التنفيذية « الضعيفة » والتي لم ترغم بريطانية على التمسك بوعد بلفور .

ويمكن للمرء ان يرى ان تهجم جابوتنسكي المتواصل على ادارة فلسطين كان يرتكز على اساس ان هذه الادارة لم تهيىء الظروف المناسبة لتنفيذ مشروع التصحيحيين الاستيطاني. وقد ابلغ لجنة العمل في العام ١٩٢٣ « ان الادارة المعادية للسامية تسير نحو الافلاس الاخلاقي والمالي »(٢٥). اما بالنسبة لهربرت صموئيل ، فقد وصفه بأنه يشبه « كيرنسكي تحيط به مجموعة من الموظفين المعادين للصهيونية »(٢٦). وبعد ازاحة جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية ، تحدث بدقة ، في برنامجه الذي عرضه أمام المؤتمر التصحيحي الاول ، عن النظام الاستيطاني الذي يتوقعه. وبعد ان يدعو البرنامج الى الاعلان عن الكومنويلث اليهودي بما في ذلك شرقي الاردن والغاء الكتاب الابيض الذي أصدره تشرتشل ، ينص بأن على السلطة المنتدبة ، في الوقت الذي ترفض فيه اقامة مؤسسات تمثيلية ، ان تتكون فقط من موظفين مؤيدين للصهيونية يعـــاونون المندوب السامي ، تختارهم المنظمـــة الصهيونية . وستشرف المنظمة الصهيونية او « الشركة اليهودية » على الهجرة ، كما ان المصرف الاستعماري اليهودي سيزيد رأس ماله الى مليوني جنيه . وكذلك فان النظام الاستيطاني سيكون مسؤولا عن انشاء مصرف احتياط زراعي استيطاني مـــن خلال الاصلاح الزراعي(٢٧). ولقد أوضح مئير كروسمان هذه المهمة بتحديده الاصلاح الزراعي بأنه « سيضع جميع الاراضي غير المستثمرة غربي نهر الاردن وشرقيه ، بصرف النظر عمن يملكها ، تحت تصرف الادارة »(٢٨) (وفي العام ١٩٣٤ صنف التصحيحيون شرقي الاردن بأنها « اكبر ارض بور »(٢٩).) وكان مخططا لها ان تمنح للمستوطنين اليهود وان تستصلح بمساهمة قروض مكفولـــة من قبل الدولة . وبالاضافة لهذه الاصلاحـــات التشريعية ، على النظام ان يحمي الصناعة المحلية من خلال انشاء نظام تعرفة وتشجيع